معايير لجنة بازل في ظل إدارة المخاطر الائتمانية – دارسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية

Basel Committee Standards under Credit Risk Management
Case study of a group of Algerian banks

بن معمر علي[1] ، أ.د/ جيلالي عمير[2] **Ben Maamar Ali / Djilali Amiar**

[1]مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية جامعة الجزائر03، benmaamar.ali@univ-alger3.dz

[2]مخبر إدارة التغيير جامعة الجزائر03، d.amiardj2009@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/13 **تاريخ القبول:2020/06/18** **تاريخ النشر: 2020/07/28**

ملخص:

تهدف هاته الورقة البحثية لتسليط الضوء على معايير لجنة بازل التي اعتبرت دعامة للتقليل من المخاطر لدى البنوك ، و نظرا لما شهده العالم من أزمات مالية خاصة أزمة 2008 جعل من البنوك تبني اقتراحات ومبادئ بازل، وباعتبار الوساطة المالية هي العمل الأساسي للبنوك ، قمنا بالتركيز على المخاطر الائتمانية ، لذا تطرقنا في دراستنا لمعرفة إمكانية تطبيق معايير لجنة بازل لدى البنوك الجزائرية في إدارتها للمخاطر الائتمانية ، و توصلنا من خلال ذلك إلى أن هناك اعتمادية نحو تطبيق معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية لدى البنوك الجزائرية من خلال ما أصدره بنك الجزائر من تنظيمات للرقابة والقياس و أيضا خلق بيئة مناسبة لإدارة المخاطر .

كلمات مفتاحية: مبادئ بازل ، إدارة المخاطر ، المخاطر الائتمانية ، البنوك الجزائرية.

تصنيف JEL: G32 ، E51 ، E58

Abstract:

This paper aims to focus on the criteria of the Basel Committee, which is seen as a pillar seeking to reduce the risk of banks. Under the global financial crises, and especially the 2008 crisis, this prompted banks to adopt Basel's principles and suggestions. And knowing that financial intermediation is the main activity of banks,. The analysis results showed credibility of the application of the Basel Committee's standards for the management of credit risk to Algerian banks through the regulations established by the Bank of Algeria in terms of control and measure, as well as to create an appropriate environment.

Keywords: Basel principles, risk management, credit risk, Algerian banks.

Jel Classification Codes: G32 ، E51 ، E58

Résumé:

Ce papier cherche à mettre l'accent sur les critères du Comité de Bâle, qui est considérée comme un pilier cherchant à réduire le risque des banques. Compte tenu des crises financières mondiales, notamment celle de 2008, et qui a incité les banques à adopter les principes et les suggestions de Bâle. Et sachant que l'intermédiation financière est l'activité principale des banques, Les résultats d'analyse ont montré une crédibilité de l'application des normes du Comité de Bâle en matière de gestion du risque de crédit auprès des banques algériennes par le biais de la réglementation établie par la Banque d'Algérie en matière de contrôle et de mesure, ainsi que pour créer un environnement approprié.

Mots-clés: Principes de Bâle, gestion des risques, risque de crédit, banques algériennes.

Codes de classification de Jel : G32 ، E51 ، E58

بن معمر علي ، benmaamar.ali@univ-alger3.dz

1.مقدمة:

تعتبر إدارة المخاطر من المواضيع المهمة في مجال البنوك وتلعب دورا هاما في تطورها ، وباعتبار الوساطة المالية من المهام الأساسية في البنوك إلا أنه يقابلها الكثير من المخاطر ، لذا وجب على البنوك بناء إدارة قوية للحد والتقليل من المخاطر خاصة الائتمانية منها وذلك وفق إجراءات ومعايير ومبادئ معتمدة ، ولقد مس العديد من البنوك و على المستوى العالمي أزمات خاصة أزمة 2008 مما اثر بشكل كبير على اقتصادها ، هذا ما دعا إلى عقد العديد من الاتفاقيات في بازل بهدف الخروج بمجموعة من الاقتراحات التي عرفت بمعايير ومبادئ بازل والتي كان منها بازل 1 وبازل 2 وبازل 3 ، لهذا ارتأينا في ورقتنا البحثية طرح إشكالية تتطرق في مضمونها إلى مبادئ لجنة بازل وإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية .

الإشكالية : من خلال تناولنا لموضوع إدارة المخاطر ومبادئ لجنة بازل وتركيزنا على البنوك الجزائرية يمكننا الانطلاقة من الإشكالية التالية :

هل البنوك الجزائرية تعمل على تطبيق معايير لجنة بازل لإدارة مخاطرها الائتمانية ؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة في ورقة البحث المقدمة يمكننا الانطلاق من **الفرضية** التالية :

إن البنوك الجزائرية لا تطبق معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية.

ونهدف من خلال هاته الورقة البحثية إلى التطرق للنقاط التالية :

- معرفة إدارة المخاطر وبالأخص المخاطر الائتمانية في البنوك وأنواع المخاطر الناجمة عن الوساطة المالية في البنوك والإجراءات التي يمكن اتخاذها للحد منها او تقليلها .
- تناول مفهوم مبادئ بازل المتعلقة بالمخاطر الائتمانية وأهم الاقتراحات التي اتفقت عليها لجنة بازل الرقابية والخاصة بالبنوك .
- دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك الجزائرية لمعرفة مدى تطبيق مبادئ لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية في بنوكها والإجراءات الرقابية المتخذة .

منهج البحث : اعتمدنا في ورقتنا البحثية على المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك بالرجوع إلى الكتب والأبحاث والمقالات والدراسات البحثية ، بالإضافة إلى وضع استبيان وتم تحكيمه من طرف محكمين مختصين في مجال دراستنا ، وهذا لضبط المعلومات وإعطاءها أكثر مصداقية ، واستخدمنا نظام **SPSS** النسخة 22.

وبشكل عام قمنا بتقسيم ورقتنا البحثية إلى محورين شملت كل من ما يلي :

المحور الأول : الإطار النظري ومقسم إلى قسمين كما يلي :

- المبادئ ومعايير لجنة بازل
- إدارة المخاطر الائتمانية للمخاطر الائتمانية وإدارتها

المحور الثاني : دراسة ميدانية لمعايير لجنة بازل في البنوك الجزائرية

الدراسات السابقة : ولدعم ورقتنا البحثية اعتمدنا على دراسات سابقة كان من أهمها :

أ/ إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة البنك البركة الجزائري دراسة لهاجر زرارقي : تطرق في هذا البحث إلى المخاطر التي قد تحيط بالمصارف الإسلامية ، وكيفية إدارتها وفق ما تلتزم به من مبادئ شرعية ، و دعمت دراسته بدراسة ميدانية لبنك البركة في الجزائر معتمدا على المقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في إدارة المخاطر الائتمانية ، ومن خلال دراسته خلص إلى أنه بالرغم من الاختلاف الجوهري في الأنشطة المصرفية التقليدية عن الأنشطة المصرفية الإسلامية إلا أن

جوهر إدارة المخاطر المصرفية والمحاور الرئيسية وأسسها (مراحل إدارة المخاطر الائتمانية ،طرق التحليل والتقييم)لا تختلف كثيرا ،إلا في ما يتعارض مع ضوابط العمل المصرفي الإسلامي .لذا يجب انتهاز الفرصة لاكتساب الخبرة وخلق أنظمة إدارة المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية.

ب/ اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية دراسة لمنا هاني (هاني، 2017) : تناولت هاته الورقة البحثية دور اتفاقية بازل 3 في إدارة المخاطر المصرفية ، وعرج الباحث من خلالها إلى تعريف المخاطر المصرفية ثم إدارة المخاطر المصرفية و أبرز ما جاء في اتفاقية بازل 3 للحفاظ على استقرار البنوك وحمايتها من الوقوع في أزمات وما مدى مواكبة الجزائر لهذه المتغيرات .

ج/ دور مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية دراسة لعروسي قرين زهرة و بوقرة رابح: تم التركيز في هاته الورقة البحثية على كيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها ، وتم عرض أهم مفاهيم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي ، وتم تحديد الدور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها بالنسبة للبنوك ، وشملت على دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة البليدة ، حيث خلصت إلى التأكد من أن إدارة المخاطر الائتمانية لها دور في التقليل من مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية .

2. الإطار النظري لإدارة المخاطر الائتمانية ومعايير لجنة بازل

1.2 مبادئ لجنة بازل للرقابة على البنوك :

اجتمع في عام 1975 محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر الكبرى وقاموا بتشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت رعاية بنك التسويات الدولية(**Bank of International Settlements (BIS**) والدول الكبرى التي شكلت هذه اللجنة هي كل من : الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، ايطاليا ، اليابان ، هولندا ، السويد ، بالإضافة إلى لوكسمبورغ وسويسرا ، واختارت اللجنة أعضائها من ممثلي هيئات الرقابة على المصارف التجارية العاملين لدى البنوك المركزية (العلي، 2012، صفحة 273)

2.2 الأهداف الرئيسية للجنة بازل : يمكن لنا تلخيص أهداف لجنة بازل للرقابة البنكية في النقاط التالية (فايزة، 2010، الصفحات 48-49):

- ✓ المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث
- ✓ إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشان كفاية رأس المال المصرفي
- ✓ العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية ،وفي مقدمتها العولمة ،وتحسين الأساليب الفنية للرقابة في أعمال البنوك
- ✓ لقد كان تطوير هذا الإطار المبني على عامل المخاطرة هو استجابة لمدى تداخل وتأثر الأسواق المالية والمصرفية في العالم ببعضها البعض

3.2 مبادئ ومعايير لجنة بازل : قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي بمراجعة المبادئ الأساسية الفعالة للمصارف،و للقيام بذلك سعت إلى تحقيق التوازن بين رفع مستوى الرقابة المصرفية من خلال دمج الدروس المستفادة من الأزمات والتطورات التنظيمية الهامة و الحفاظ على قابلية التطبيق العالمي للمبادئ (Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, 2012, p. 4) .

وقد تم تحديد المحاور العامة لتقييم إدارة البنوك لمخاطر الائتمان من قبل لجنة بازل في سبتمبر **2000** في خمسة محاور رئيسية كل منها يتضمن عدد من المبادئ النوعية .وتتمثل هذه المحاور في ما يلي (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2012، الصفحات 4-7):

- ✓ **المبدأ الأول :** مسؤوليات مجلس الإدارة

تقع بشكل عام على مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد إستراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر الائتمان والعمل على تقييمها بشكل سنوي على أقل تقدير ،وينبغي أن تعكس هذه الإستراتيجية كافة أنواع المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتقبلها البنك ودرجة كل منها ومستوى العائد المتوقع مقابلها .

- ✓ **المبدأ الثاني :** مسؤوليات الإدارة التنفيذية

تقع بشكل عام على الإدارة التنفيذية مسؤولية تنفيذ إستراتيجية وسياسات المجلس بشأن مخاطر الائتمان ووضع السياسات والإجراءات التنفيذية اللازمة لذلك بما فيها إجراءات تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان والتحكم فيها . وينبغي أن تغطي هذه السياسات والإجراءات التنفيذية كافة الأنشطة الائتمانية للبنك على مستوى كل نشاط وعلى مستوى محفظة الائتمان ككل .

- ✓ **المبدأ الثالث :** التعرف على المخاطر الائتمانية وإدارتها

ينبغي على البنك التعرف على طبيعة المخاطر الائتمانية التي يتضمنها كل نوع من المنتجات والأنشطة التمويلية التي يقدمها وكيفية إدارتها .كما ينبغي على البنك عدم الدخول في أي منتجات أو أنشطة جديدة قبل موافقة مجلس الإدارة عليها والتعرف على طبيعة مخاطرها ووضع الأنظمة والإجراءات الملائمة لإدارتها.

- ✓ **المبدأ الرابع :** الضوابط السليمة لمنح الائتمان

على البنوك العمل وفق قواعد وضوابط محددة لمنح الائتمان تشمل بشكل عام تعريف وتحديد الأسواق والقطاعات المستهدفة والتعرف الدقيق على العملاء ومجموعاتهم الائتمانية والمخاطر المحيطة بهم والغرض من منح الائتمان وهيكل الائتمان والضمانات ومصادر السداد.

- ✓ **المبدأ الخامس :** تحديد سقوف لمنح الائتمان

يجب على البنوك تحديد سقوف ائتمانية على مستوى العملاء بشكل انفرادي والمجموعات الائتمانية المرتبطة بهم من ناحية وأيضا على مستوى أنواع الائتمان والأنشطة الاقتصادية والقطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية من ناحية أخرى، وأن يشمل ذلك الائتمان داخل وخارج الميزانية .

4.2 الجزائر واتفاقيات بازل : تعتبر الجزائر من بين الدول غير المصنفة عالميا على أي تصنيف ائتماني من قبل وكالات التصنيف العالمية الثلاث: ستاندار أندبورز، فيتشوموديز -يعني أنها تعد من بين الدول الأكثر خطرا ائتمانيا على المستوى العالمي ،وحتى ترتقي لمستوى البنوك العالمية ،عملت السلطة النقدية الجزائرية على تعزيز سلامة القطاع البنكي من خلال تفعيل مبادئ الرقابة والإشراف بما ينسجم مع المعايير الدولية المعاصرة، حيث أدخلت التنظيم الاحترازي بعد التوصيات الصادرة عن لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى لسنة 1988 وذلك من خلال التعليمة رقم 94-74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية لإدارة البنوك والمؤسسات المالية ،فعمل بنك الجزائر بواسطة هذه التعليمة على إرساء قواعد متينة للعمل المصرفي وفق المعايير الاحترازية تخص بالدرجة الأولى تسيير ومتابعة المخاطر الائتمانية ،لكن معايير لجنة بازل لم تتوقف عند هذا الحد بل تطورت مع تطور النشاط البنكي والمالي ، وخرجت بمعايير جديد سنة 2004 التي جاءت تحت اسم" بازل "2 التي لم توشك البنوك أن تنتهي من "تطبيق جوانب عديدة منها، حتى فوجئت بالأزمة المالية العالمية،مما أدى باللجنة إلى تطوير معاييرها

والخروج بمقررات" بازل3 سنة 2010 ،التي حاولت السلطة النقدية الجزائرية تطبيقها من خلال النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16فيفري2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية . (خليفة و للوشي، صفحة 220)

3. إدارة المخاطر الائتمانية للبنوك :

1.3الائتمان المصرفي : يشير عادة مفهوم الائتمان إلى القروض بأنواعها المختلفة سواء كانت قروض قصيرة الأجل أو قروض طويلة الأجل ، ولكن هناك أنماط أخرى للائتمان المصرفي مثل البطاقات الممغنطة حيث يسمح هذا النظام لحامل البطاقة بشراء ما يحتاج إليه من سلع أو خدمات من المؤسسات التجارية المختلف أو الخدمية التي تقبل التعامل بتلك البطاقات (العلي، 2012، صفحة 148).

و هو احتمالية إخفاق عملاء المصرف المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف ، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها ، أي هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف في الموعد المحدد (زهرة و بوقرة، 2012، صفحة 297) .

2.3السياسة الائتمانية : تعرف بتلك السياسة التي ترسمها الإدارة العليا (المتمثلة في مجلس إدارة المصرف) والتي يتقرر فيها مجالات استخدام الأموال وأهم قواعد منح الائتمان إن الغرض من السياسة الائتمانية هو التأكد من (العلي، 2012، صفحة 149) :

أ- سلامة القروض التي يمنحها المصرف

ب- تحقيق عوائد مرضية وتنمية أنشطة المصرف

ج- توفير الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها المختلفة

3.3المخاطر الائتمانية : تنشأ المخاطرة الائتمانية من احتمالية عدم سداد المقترضين التزاماتهم المالية المستحقة للمصرف ، و أبرز هذه الالتزامات والمطالبات المالية القروض والسندات ، فقد يكون هناك سداد ولكن ليس بكامل المبلغ المتفق عليه ولكن ليس بالفترة الزمنية المتفق عليها (العلي، 2012، صفحة 346) .

كما تعتبر أيضا " المخاطر التي تنشأ من عدم دفع أو إعادة جدولة أي مدفوعات ، كذلك من الأحداث التي ترتبط بالمتغيرات في نوعية الائتمان والتي تؤدي الى خسائر للبنك" (نورة و حسين، 2017، صفحة 106)

ويمكن القول بأنها " الخسارة التي قد تنشأ عن تقصير جزئي أو كلي للمقترض"(OMRANI, 2018, p. 3)

4.3 أقسام المخاطرة الائتمانية : هناك ثلاث أقسام للمخاطرة الائتمانية متمثلة في ما يلي (حماد، 2007، صفحة 244) :

أ- مخاطرة العجز عن السداد : هي احتمالية حدوث عجز عن السداد ، وحدث العجز عن السداد يجب أن يعرف ، ثم يتم استعراض البدائل الممكن استخدامها لتقدير احتماليتها .

ب- مخاطرة التعرض للمخاطرة : تتولد مخاطرة التعرض بواسطة عدم التأكد السائد مع المبالغ المستقبلية المعرضة للمخاطرة ، وبالنسبة لبعض التسهيلات ، لا تكون هناك مخاطرة تعرض تقريبا ، ويتم سداد الائتمان المستهلك في نطاق جدول زمني تعاقدي بحيث تكون الأرصدة المعلقة المستقبلية معروفة مسبقا باستثناء حالة الدفع المسبق . (حماد، 2007، صفحة 245)

ج- مخاطرة الاسترداد: إن الاسترداد في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها ، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستلمة من المقترض ، نوعية مثل الضمانات ، التي يمكن أن تكون ضمان أو ضمانات طرف ثالث ، والسياق الموجود وقت العجز عن السداد (حماد، 2007، صفحة 248)

الشكل1: أقسام المخاطر الائتمانية

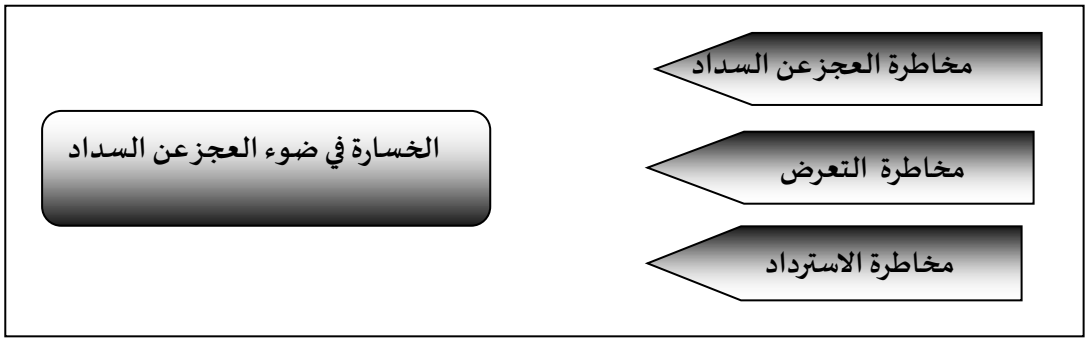

المصدر : إدارة المخاطرة أفراد ، إدارات ...، طارق عبد العال حماد ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 .ص 244

5.3 إدارة المخاطر في المؤسسة : هناك العديد من تطرق إلى تعريف إدارة المخاطر إلى أن من أهمها تعريف اتحاد جمعيات إدارة المخاطر الأوربية (**FERMA**) " عملية مستمرة تبدأ بالإستراتيجية وتستمر بتنفيذها ويجب أن تتصدى بشكل منهجي لجميع المخاطر التي تحيط بأنشطة المنظمة سواء الماضية أو الحالية (Simonnet, 2015, p. 31)

و قد عرفت بـأنها " طريقة تساعد الشركة على فهم مخاطرها وقياس أهميتها ثم معالجتها بفعالية " (Hassid, 2008, p. 3)

كما عرفت بأنها " تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر ، وتحديدها ، وقياسها ، ومراقبتها ، والرقابة عليها ، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة ، والإطار الموافق عليهما من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر " (زرارقي، 2012، صفحة 73)

وعرفت بأنها " مجموعة من الأنشطة (المالية والتشغيلية) التي تزيد من قيمة الشركة أو المحفظة عن طريق تقليل التكاليف المرتبطة بتقلب تدفقاتها الداخلة والخارجة (التدفقات النقدية). (Dionne, 2013, p. 9)

6.3 إدارة المخاطر الائتمانية : ويمكن التطرق إلى تعريف إدارة المخاطر الائتمانية من خلال ما يلي :

تعتبر " النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنوك" (ايمان، 2016، صفحة 227) .

كما تمثل " الإدارة التي تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الناشئة عن احتمال التخلف عن سداد القروض والحفاظ على المخاطر ضمن حدود مقبولة وتلبية المتطلبات التنظيمية" (زهرة و بوقرة، 2012، صفحة 300).

و يقصد بها أيضا مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول و أرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها ، ويرتكز تسيير المخاطر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في : (قبايلي، 2014، صفحة 167)

- ✓ الاختيارية : أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة
- ✓ وضع حد للمخاطر : وهذا حسب نوع وصنف القرض
- ✓ التنوع : وهذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معينين

4. الجانب الميداني من الدراسة :

1.4 مصادر جمع البيانات والمعلومات :

تم جمع البيانات والمعلومات لهذه الدراسة من خلال المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدوريات والبحوث العلمية والتقارير ، بالإضافة إلى المصادر الأولية المتمثلة في أفراد عينة الدراسة وإجابتهم على أسئلة الاستبيان .

2.4 مجتمع وعينة الدراسة :

قمنا بتحديد عينة لدراسة بحثنا هذا وتمثلت في مجموعة من موظفي البنك لما لهم علاقة وطيدة بالدراسة ، حيث شملت على مجموع من الفروع البنكية وهي **BEA،AGP،CPA ،BADR،BDL** بولاية الجلفة .

شملت دراستنا على **30** موظف من مختلف الفروع البنكية السابقة ، حيث تم توزيع **32** استبيان وتم استرجاع 30 استبيان أي بنسبة **93.75** % وتوزعت حسب الجدول التالي :

الجدول 1: عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة في البنوك

البنوك	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	نسبة الاسترجاع
BEA	11	11	%100
BADR	5	5	%100
BDL	4	4	%100
CPA	4	4	%100
AGP	6	4	%66.66
المجموع	**32**	**30**	**%93.75**

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Spss 22

من خلال الجدول الأول يتبين لنا أن اغلب البنوك محل الدراسة قاموا بعملية استرجاع استمارات الاستبيان إلاأن بنك AGP فقد قدرت نسبة الاسترجاع66.66% وهي نسبة معقولة ، أما البقية فكانت كلها 100 % مما يدل على وعي الموظفين بأهمية الدراسات والبحوث التي تنجز أكاديميا .

3.4 أداة الدراسة :

تم وضع في دراستنا استبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة باعتبارها من أنسب أدوات البحث العلمي التي تحقق الدراسة ولما لها أهمية في بحثنا هذا وتحقق لنا الدراسة الميدانية ، كما قمنا بتفريغها في نظام SPSS النسخة 22 المتوفرة لدينا ، وتمحورت دراستنا التطبيقية على محورين قمنا بتفصيلهما كما يلي :

المحور الأول : تمثل في معايير لجنة بازل وهو المتغير المستقل وشمل الأبعاد التالية وهي :

- إيجاد بيئة مناسبة لإدارة المخاطر
- العمل وفق إجراءات وضوابط سليمة لمنح الائتمان
- إيجاد إدارة جيدة للائتمان و إجراءات القياس والمتابعة
- التحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان

المحور الثاني : تمثل في إدارة المخاطر الائتمانية وهو المتغير التابع

واعتمدنا في إعداد الاستبيان على مقياس ليكارت الخماسي لقياس الاستمارة ، وذلك وفق الجدول التالي :

الجدول 2 : مقياس ريكارت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غيرموافق	غيرموافق
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر :من إعداد الباحثين

الأهمية النسبية التي حددت من خلال الصيغة التالية :

الجدول 3 : الأهمية النسبية

طول الفترة =	الحد الأعلى - الحد الأدنى	=	1-5	0.80 =
	عدد المستويات		5	

المصدر : من إعداد الباحثين

أما عدد المستويات فيتمثل في الجدول التالي :

الجدول 4 : المعيار الإحصائي لتفسير المتوسطات الحسابية لمغيرات الدراسة

المستوى	الفترة
منخفضة جدا	1 – 1.80
منخفضة	1.81 – 2.60
متوسطة	2.61 – 3.40
مرتفعة	3.41 – 4.20
مرتفعة جدا	4.21 - 5

المصدر : من إعداد الباحثين

4.4 تحليل البيانات الوصفية للدراسة :

من أجل الدراسة الشاملة للعينة موضوع البحث وتحديد مصادر المعلومات المقدمة للدراسة من خلال الاستبيان تم جمع المعلومات الخاصة بأفراد العينة من خلال العناصر التي يبينها الجدول الموالي والمتعلقة بالخصائص والسمات المرتبطة بأفراد العينة كما يلي :

الجدول 5 : نسبة تكرار البيانات الشخصية

البيانات الشخصية	التصنيف	التكرار	النسبة
الجنس	الذكر	19	% 63.34
	الأنثى	11	% 36.66
المجموع	/	30	
العمر	بين 20 و 35 سنة	13	% 43.33
	بين 36 و 50 سنة	17	% 56.67
	أكثر من 50 سنة	0	
المجموع	/	30	
المستوى التعليمي	ثانوي	2	% 6.66
	جامعي	23	% 76.67
	ماجستير أودكتوراه	5	% 16.67

	أخرى	0	
المجموع			
عدد سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	15	% 50
	من 5 سنوات إلى 10	6	% 20
	اكثر من 10 سنوات	9	% 30
المجموع	/	**30**	

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Spss 22

من الجدول يتبين لنا أن نسبة الذكور اكبر بضعفين من نسبة الإناث وهذه نسبة تعتبر معقولة لطبيعة المنطقة محل الدراسة ، أما نسبة الفئة العمرية فالفئة بين (36-50) سنة كانت هي اكبر نسبة ، وكان معظم العاملين بالبنك من المستوى الجامعي بنسبة 76.67% و تمثل نسبة الدراسات العليا 16.67% وهم إطارات بالبنك ، أما الخبرة المهنية فكانت أقل من 5 سنوات هي اكبر نسبة وذلك لاعتبارات السياسة المنتهجة في عملية التوظيف في السنوات الأخيرة ، ثم يليها من 10 سنوات وهم مسؤولي البنك والنسبة المتبقية تمثلت في (5-10) سنوات بنسبة 20% .

5. تحليل بيانات الدراسة :

أ- ثبات الاستبيان :

تم تقدير ثبات الاستبيان على العينة الاختيارية باستخدام معامل ألفاكرونباخ وذلك باعتبار هاته الطريقة تسعى إلى قياس معامل التباين الداخلي بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة ، و تعتبر القيمة مقبولة إحصائيا لمعامل ألفاكرونباخ إذا بلغت 60 % فأكثر أما إذا بلغت أقل من من ذلك فإنها تعتبر ضعيفة ، وهذا يعني أن الاختبار يستخدم بهدف التحقق من مقدار التجانس لأداء القياس كأحد المؤشرات على ثباتها ودرجة الاعتماد على عباراتها ، فهذا الاختبار يعتبر من الأساليب الأكثر استخداما للتأكد من درجة التجانس والاتساق الداخلي للأداة المعتمدة في الدراسة ، وفي هذا الاختبار سنقوم باستخراج معامل الفا كرونباخ بالنسبة لعناصر الاستبيان (لعروسي قرين زهرة ، قرين رابح ، ص 304) والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول 6: نتيجة اختبار ألفا كرونباخ

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,852	28

المصدر :من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Spss 22

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ بالنسبة لكل عناصر الاستبيان والتي كان عددها 28 عنصرا قد تعدت 0.852 % وتعتبر درجة عالية مقارنة بالنسبة 60 % المقبولة إحصائيا وهذا ما يؤكد لنا قابلية درجة التجانس والالتساق الداخلي للأداة التي اعتمدنا عليها في الدراسة .

حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الدراسة :

الجدول 7: المتوسطات الحسابية والانحرافات لتقديرات أفراد عينة الدراسة للمتغيرات المستقلة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	الأهمية النسبية
البيئة (المتغير الأول)	4,0333	,59596	2	مرتفعة

الإجراءات(المتغير الثاني)	4,1583	,44277	1	مرتفعة
القياس (المتغير الثالث)	3,8389	,66015	3	مرتفعة
الرقابة (المتغير الرابع)	3,7444	,64138	4	مرتفعة
العام	4,0667	,34177		مرتفعة

المصدر :من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Spss 22

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن أعلى نسبة للمتوسط الحسابي هي 4.15 عند البعد الثاني والذي تمثل في "العمل وفق إجراءات وضوابط سليمة لمنح الائتمان " بانحراف معياري قدره 0.44 ، ثم الذي يليه بنسبة متوسط حسابي قدر بـ 4.03 متمثلا في البعد الأول " إيجاد بيئة سليمة لإدارة المخاطر " بانحراف معياري قدره 0.59 ، ثم البعد الثالث بمتوسط حسابي قدر بـ 3.83 " إيجاد إدارة جيدة للائتمان وإجراءات القياس والمتابعة " بانحراف معياري قدره 0.66 ، ثم البعد الرابع بمتوسط حسابي قدره 3.77 " التحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان " بانحراف معياري قدره 0.34 ، ولقد حققت جميع المتغيرات المستقلة معا متوسطا حسابيا قدره 4.06 وهي نسبة مرتفعة بانحراف معياري قدره 0.34 ، وهذا ما يدل على وجود تطبيق لمعايير بازل على ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية محل الدراسة .

ج – اختبار الفرضية :

نقوم بحساب tالنتأكد من صحة الفرضية ونؤكد ما توصلنا إليه سابقا ، حيث انطلقنا من الفرضية التالية :

H_0:لا تطبق البنوك الجزائرية معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية

H_1:تطبق البنوك الجزائرية معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية

من خلال العمل ببرنامج Spss 22 تحصلنا على الجداول التالي :

الجدول 8 : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتابع والمستقل

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	N
معايير لجنة بازل	4,0667	,34177	30
ادارة المخاطر	3,9438	,45585	30

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Spss 22

يبين الجدول السابق رقم (06) المتوسط الحسابي للمتغير التابع المتمثل في إدارة المخاطر والمقدر بـ 3.94 وهي نسبة مرتفعة وبانحراف معياري قدره 0.45 ، أما المتوسط الحسابي للمتغير المستقل والمتمثل في معايير لجنة بازل والمقدر بـ 4.06 وهي نسبة أيضا مرتفعة وبانحراف معياري مقدر بـ 0.34 .

الجدول 7 : نتائج اختبار t للفرضية

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	2,667	,495		5,384	,000
المستقل	,355	,125	,473	2,844	,008

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Spss 22

يتضح لنا من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق رقم (07) أن قيم t المحسوبة لهذه الفرضية والمقدرة بـ 2.84 أكبر من قيمة t الجدولية (1.959) ، هذا مما يؤكد لنا النتائج المتحصل عليها سابقا حيث نرفض الفرضية الصفرية والمعبر عنها بـ :

H_0:لا تطبق البنوك الجزائرية معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية

ونقبل الفرضية H_1:تطبق البنوك الجزائرية معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية

وهذا ما تؤكده أيضا قيمة الدلالة (Sig) من خلال نتائج الجدول والمقدرة بـ 0.00 اي اقل من 5 % ، وهذا ما يؤكد لنا صحة أن هناك تطبيق لمعايير لجنة بازل على البنوك محل الدراسة المتواجدة بوكالات الجلفة وذلك على إدارة المخاطر الائتمانية .

6. الخاتمة :

شملت إدارة المخاطر الائتمانية على كل الممارسات والإجراءات المنتهجة من طرف البنوك للحد أو التقليل من المخاطر الناجمة عن عمليات الإقراض باعتبارها وسيط مالي ، وبذلك سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية على تقديم مجموعة من الاقتراحات والمبادئ ضمن أطر ممنهجة بعد تعرض العديد من البنوك لازمات مالية جعل من اقتصادها يتدهور .

ومن خلال هذا حاولنا في ورقتنا البحثية إلى التطرق إلى أهم مبادئ لجنة بازل والمتعلقة بالائتمان وتطبيقها في البنوك الجزائرية ، كما تطرقنا في الإطار النظري إلى معرفة لجنة بازل والمبادئ المعتمدة عليها في ما يخص المخاطر الائتمانية ثم عرجنا إلى معرفة إدارة المخاطر الائتمانية ، ثم قمنا بدراسة ميدانية لمعرفة واقع إدارة البنوك الجزائرية في تطبيق مبادئ لجنة بازل للمخاطر الائتمانية ، حيث خلصنا في دراستنا إلى الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات التالية :

النتائج : من أهم النتائج تمثلت في النقاط التالية :

- تعمل لجنة بازل للرقابة المصرفية على اقتراح مجموعة من المبادئ لمواجهة المخاطر التي تتعرض إليها البنوك ، كما تقوم بتحديث هاته المبادئ كل ما دعت الضرورة لذلك من خلال ما تتعرض إليه الدول من أزمات سعيا منها لأخذ الحيطة والحذر وتشديد الرقابة على البنوك .
- تعتبر المخاطر الائتمانية من أكثر المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، لما يتمثل دورها الأساسي في عمليات الوساطة المالية ولما تمتاز بها من بيئة شديدة المخاطر ، لذا يلزم عليها باتخاذ الحيطة والحذر وتشديد الرقابة على مصارفها .
- تلعب إدارة المخاطر في البنوك المصرفية دورا مهما للحد من المخاطر او التقليل منها ، وذلك بغية الحفاظ على استمرارية وبقاء البنوك وتطورها ، و مواجهتها للمنافسة والحفاظ على مكانتها .

التوصيات : لعل من أهم التوصيات التي يمكننا أن نوصي بها تتمثل في النقاط التالية :

- على البنوك الجزائرية الاهتمام أكثر بمبادئ لجنة بازل للرقابة البنكية للحد من المخاطر خاصة المخاطر الائتمانية ولما شهدته الجزائر من تعثر في قروضها والعديد من الأزمات خاصة منها إفلاس بعض البنوك الخاصة .
- العمل على تنمية مهارات وقدرات العمال وتكوينهم ، والاهتمام بالكوادر العاملة في البنك وترقيتهم إلى مستوى الرقابة الجيدة وتحسين معرفته الشاملة بمبادئ بازل الرقابية على البنوك .
- توعية وتحسيس مستمر للعمال على مبادئ الرقابية للبنوك واطلاعهم على كل ماهو جديد ، وإقامة دورات توعية خلال كل سنة
- العمل على توفير أنظمة تكنولوجيا فعالة ومسايرتها وفق ما هو حديث في مجال إدارة المخاطر ، واستحداث برامج متعلقة بالمخاطر

- العمل على اتخاذ استراتيجيات على مستوى عالي في مجال الرقابة والقياس تحد من المخاطر الناجمة عن عمليات الإقراض ومختلف المخاطر الأخرى
- السهر على توفير بيئة ملائمة لإدارة المخاطر الائتمانية في مختلف البنوك الجزائرية

المراجع باللغة العربية :

- أسعد الحميد العلي. (2012). إدارة المصارف التجارية –مدخل إدارة المخاطر. الاردن: الذاكرة للنشر والتوزيع.
- اسياء خليفة، و محمد للوشي. (بلا تاريخ). تطبيق مقررات لجنة بازل 3 من طرف المنظومة البنكية الجزائرية. مجلة البديل الاقتصادي . العدد 6 .
- اللجنة العربية للرقابة المصرفية. (2012). مبادئ ادارة مخاطر الائتمان. ورقة عمل. صندوق القد العربي .
- حورية قبايلي. (2014). ادارة المخاطر الائتمانية. دفاتر اقتصادية المجلد 5 العدد 1 .
- زبيري نورة، و بلعجوز حسين. (مارس، 2017). النماذج الرياضية لقياس مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية. مجلة دراسات. العدد 29 .
- صحراوي ايمان. (2016). ادارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. العدد 16 .
- طارق عبد العال حماد. (2007). إدارة المخاطر أفراد إدارات ... الاسكندرية: الدار الجامعية.
- لعراف فايزة. (2010). مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل.مذكرة ماجستير. المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- لعروسي قرين زهرة، و رابح بوقرة. (2012). دور مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة البليدة. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية–دراسات اقتصادية. المجلد 26 العدد 2 .
- منا هاني. (2017). اتفاقية بازل 3 ودورها في ادارة المخاطر المصرفية. مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 16 العدد 01 .
- هاجر زرارقي. (2012). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري.مذكرة ماجستير. سطيف: جامعة فرحات عباس.

المراجع باللغة الأجنبية :

- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire. (2012). , Principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace , Banque des Règlements Internationaux.
- Dionne, G. (2013). Gestion des risques : histoire, définition et critique.
- Hassid, O. (2008). La gestion des risques. Paris: Dunod.
- OMRANI, T. (2018). Le rôle de l’assurance-crédit dans la gestion du risque de crédit au sein des banques commerciales –Méthode de l’analyse des correspondances multiples ACM appliquée au cas de l’Algérie. Journal of Business Administration and EconomicStud.Issue N07 .
- Simonnet, C. (2015). La gestion des risques portés par le client en banque et assurance : Comportements et étique des acteurs , Thèse de doctorat. France.